جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الأوضاع الاقتصادية في العراق 1941-1950

حسن علي عبدالله السماك *
جامعة القادسية/كلية التربية
صلاح هادي تومان المخاضري
المديرية العامة لتربية القادسية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2018/4/1
تاريخ التعديل : 2018/5/22
قبول النشر: 2018 /6/4
متوفر على النت:2018/3/26

الكلمات المفتاحية :
الاوضاع الاقتصادية
العراق

الملخص

شهد العراق مع قيام الحرب العالمية الثانية أوضاع اقتصادية سيئة على الرغم من الاستعدادات المبكرة للحكومة العراقية من اثناء إصدار العديد من القوانين التي حاولت من خلالها تنظيم الحياة الاقتصادية ومنع احتكار السلع والبضائع وخاصة الضرورية ،الا ان الأزمة الاقتصادية كانت عنيفة وخاصة على أصحاب الدخل المحدود ،اذ ارتفعت الأسعار الى عشرة أضعاف واختفت المواد الغذائية الأساسية ولم تحل الإجراءات الحكومية دون تفاقم الازمة.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

تناولت العديد من الدراسات التاريخ السياسي العراقي في العهد الملكي ولم تحظ الدراسات الاقتصادية الا بالقسط القليل من هذه الدراسات ،جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء ولتكون باب لدراسة أوسع مستقبلا عن مرحلة اقتصادية مهمة مر بها بلدنا العراق ،وهي مرحلة الأزمة الاقتصادية اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية 1941-1951.

تتكون الدراسة من اربعة محاور رئيسة المحور الأول هو بداية الأزمة الاقتصادية في أثناء الحرب العالمية الثانية ،وأهم الإجراءات الحكومية وتأثير الأزمة على عموم أبناء الشعب العراقي ،اما المحور الثاني إنشاء وزارة التموين،واهم مقرراتها التي حاولت من هذه البيانات إيقاف الاحتكار ومنع استيراد المواد الكمالية ،وتناول المحور الثالث موقف مجلس النواب العراقي من الأزمة الاقتصادية والانتقادات للأداء الحكومي وتفاقم الأزمة وأراء بعض النخب البرلمانية ،اما المحور الرابع تناول موقف الرأي العام من الأزمة الاقتصادية في العراق وخاصة موقف الصحافة المحلية في مقالاتها ، فضلا عن

*الناشر الرئيسي : E-mail : hassan@gmail.com

بعض مظاهر الاضطرابات التي طالبت بتحسين الواقع الاقتصادي.

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من المصادر وعمادها الوثائق العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية والتي ضمت قرارات

وبيانات وزارة التموين في تلك المدة فضلا عن بعض الصحف الوطنية ومنها الراي العام والغري النجفية .

اولا/الأوضاع الاقتصادية اثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945

بدأت إجراءات الحكومة مبكرا مع قيام الحرب العالمية الثانية اذ أصدرت الحكومة في 10 أيلول 1939 قانون رقم 58لسنة 1939 تنظيم الحياة الاقتصادية اثناء الأزمة الدولية وجاء في أسباب القانون هو الاستعداد للطوارئ والأزمة الدولية الناجمة عن الحرب وقد أعطى هذا القانون الحكومة صلاحيات واسعة للإشراف على الاستيراد ،والتصدير واتخاذ التدابير لخزن وتوسيع ومراقبة وتحديد الأسعار فضلا عن تخويل وزير المالية تشكيل لجان ومتابعة المخالفين وإحالتهم الى القضاء اذ حدد السجن لمدة لا تتجاوز السنة او بغرامة لا تتجاوز 500 دينار وأصدر مجلس الوزراء في 19 ايلول قانون رقم 62 لسنة 1939 وبموجبه منع تصدير بعض البضائع والمنتجات كالقهوة والشاي والسكر والسمك الصابون،الشخاط،الاسمنت،الأحذية،الأدوية،الاجهزه الطبية ،فضلا عن اصدار العديد من القوانين التي وصفت انها قوانين طوارئ، منها مراقبة النشر والأجانب [1].

توالت الإجراءات المبكرة للحكومة العراقية الا إن الأزمة سرعان ما ضربت مفاصل الحياة العامة وتوجهه بثقلها نحو الطبقة الفقيرة في المجتمع وخاصة أصحاب الدخل المحدود اذ كان العامل والكاسب ينخفض دخله نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات ،وأصبح يعمل من اجل الحصول على لقمة العيش، وندرة المواد الغذائية في الأسواق وارتفعت أسعار الحبوب والسكر والشاي والملابس لاسيما بعد إعلان الحرب بين اليابان وأمريكا في نهاية عام 1941حيث زادت الأسعار زيادة فاحشة ولم تستطع القوانين التي شرعتها الوزارة السعيدية الرابعة ان تحول دون استغلال المستغلين [2].

شهدت هذه المدة ذروة الحرب العالمية الثانية وارتفاع الأسعار وخاصة الحاجات الضرورية اذ بلغت عشرة إضعاف أثمانها وحدث احتكار للمواد التجارية وخاصة من اليهود وأخذت المواد الغذائية ترتفع ارتفاعا فاحشا اثر بصورة مباشرة على حياة الناس وكان لوجود القوات البريطانية في ألبصره مردود سيء في زيادة الأزمة وعلى الرغم من تشريعات سابقة للحكومة السعيدية الرابعة ومنها قانون تنظيم الحياة الاقتصادية وقانون منع الاحتكار التي وضعها نوري السعيد ضمن إجراءات إعلان الحرب العالمية الثانية لكن تفاقم الأزمة دعت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات ،اذ قامت بعملية جرد للمواد الغذائية الموجودة في الأسواق وانشات مديرية التموين في وزارة الاقتصاد لإيقاف المتلاعبين في الأسعار [3].

تألفت الوزارة السعيدية السابعة في 8تشرين الأول 1942الى25كانون الأول 1943 وكان شاغل هذه الوزارة التموين وطرق توفير المواد الغذائية للشعب بعد ان تفاقمت الأزمة ،واتخذت عدة إجراءات ،منها إحداث مديرية التموين العامة بصوره مستقلة وتشمل الإنتاج المحلي بصورة عامة والمستورد وأمور وسائط النقل ،لكن أزمة التموين اشتدت وارتفعت الأسعار ارتفاعا كبير بالمواد الغذائية والملابس والمنسوجات والدواء والخبز وبروز طبقات من المحتكرين على حساب الشعب ،وعمت المظاهرات الواسعة وأدرك نوري السعيد خطورة الموقف

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

فأذاع بيان من دار الإذاعة اللاسلكية يوم 28 تشرين الثاني1943 [4] .جاء فيه:

((ان التردي المطرد في حالة البلاد الاقتصادية قد اقلق الحكومة في الأشهر الاخيره لذا فقد أصبح من المحتم اتخاذ تدابير سريعة لمعالجة الحالة وقد ثبت نهائيا انه اذ لم تفرض رقابة حكومية فان أسعار المواد ولاسيما الحاجات الضرورية للمعيشة ترتفع جراء جشع المضاربين الذين يستغلون قلة المواد فيرفعون الأسعار الى مستوى لا تستطيع معه الطبقات الفقيره والوسطى ان تؤمن حاجتها وبناء على ذلك درست الحكومة الموقف وقررت إن تتخذ خطة من ثلاث نقاط:

1-زيادة استيراد الأموال الى البلاد بقدر المستطاع

2-مراقبة هذه الأموال مراقبة دقيقه لتامين بيعها بأسعار تتناسب أسعارها في البلاد التي أنتجتها

3-الاستعانة بسلسلة طبقات التجار الذين يشتركون في توزيع الأموال المستوردة للاستفادة من حسن قيامهم بالواجب المترتب عليهم في تدبير المراقبة التي ستتخذها الحكومة طالما يثبت ان تلك الاستعانة مثمره

صدرت إرادة ملكية في أوائل 1944بتعيين الكولونيل بليس البريطاني مديرا عاما للأموال المستوردة ومشاورا قانونيا للجنة التمويل العليا واختار هو بدوره مجموعة من البريطانيين العاملين في العراق ،وكانت لهم خبرات سابقة واتخذ لنفسه صفة رئيس لجنة تحديد الأسعار ،وأصدر بيانات عديدة حدد فيها أسعار المنسوجات القطنية والشاي والسكر والقهوة والخامات والملابس المستوردة حدد كذلك أسعار المواد الإنشائية كالأنابيب والأبواب، وغيرها ومن جانبه سعى نوري السعيد وحكومته الى تحديد أسعار المواد الغذائية والخضار واللحوم وفرض رقابة شديدة على المخابز ،ومنع خلط الحنطة بمواد أخرى كالكتان والبذور وشهدت هذه المدة استقالة وزير المالية الذي اعترض على أمور التموين المرتبطة بوزارة المالية، اذ لاحظ الوزير إن الموظفين والمستخدمين البريطانيين في دوائر التموين يتصرفون وفق أهوائهم ولاتهتم بمصلحة العراق اذ يستوردون بضائع لا تخدم العراق وإنهم يعطون إجازات الاستيراد الى أناس دون آخرين مفضلين اليهود على غيرهم[5].

إن الأزمة الاقتصادية لم تكن متساوية مع جميع أفراد المجتمع اذ كان هناك تفاوت كبير بين الطبقات التي تحصل على المال من وراء التجارة والتعهدات وبيع المنتجات وبين الذين لا يمتلكون شي فضلا عن أصحاب الطبقة الوسطى من متعهدي الجيش والذين يحتكرون إجازات البيع والشراء ورجال الإقطاع الذين يبيعون الحاصلات الزراعية ،اما الذين وجهت إليهم أهوال الأزمة هم أصحاب الدخل الثابت من الموظفين والكتاب والصحفيين لقد كانت الأزمة تجعل التفاوت بين الطبقات عال جدا ،اذ ارتفعت دخول الأولى وهبطت الثانية الى مراتب دنيه وأدت إلى تفكك المجتمع العراقي والتذمر والهلع كانت الصفة اليومية وانعكاسه على الحياة السياسية والنيابية والارتباك الذي واجهت الوزارات المتعاقبة ،ولم يكن في استطاعة اي من رجال الدولة ان يقدم بطرح ثابت وطريقة إدارية ناجحة للخروج من الأزمة[6] .

حاولت الحكومة التقليل من معاناة طبقة الموظفين اذ شرعت قانون رقم 69 في 15 تشرين الثاني 1941، والذي تضمن منح موظفي الدولة مخصصات غلاء معيشة تضمن منحها للمستخدمين الدائمين والمؤقتين وضباط الصف وأفراد الشرطة وتراوحت المنح بين الدينار والدينارين والربع، واستثنى الموظفين الدرجة الأولى والعقود اليومية [7] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

توالت في هذه المدة العديد من القوانين التي كانت تهدف الى معالجة الأوضاع الاقتصادية والجدول التالي يبين بعض هذه القوانين وأهدافها.

جدول رقم (1) قوانين اقتصادية[8]

القانون	رقم وتاريخ القانون	الغاية
تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية	رقم (61)لسنة1939	الاستعداد للازمة الاقتصادية
نظام الاستيراد	رقم(65)لسنة1941	تحديد استيراد البضائع باجازه خاصة
منع الاحتكار	(73)لسنة 1941	وضع حد للتلاعب بالاسعار
تشكيل مديرية التموين العامة	قانون(64)لسنة 1941	لإدارة شؤون التموين
تنظيم الحياة الاقتصادية	رقم(11)لسنة 1942	توحيد القوانين السابقة في قانون واحد
تنظيم الحياة الاقتصادية	رقم 41 لسنة 1943	اضافة تعليمات جديدة للاستيراد
تأسيس وزارة التموين	رقم(16)لسنة1944	تنظيم الفعاليات الاقتصادية

ويمكن أجمال الخطوات الحكومية في ظل القوانين السابقة:

1-إصدار بيان في كانون الثاني 1941 حدد بموجبه أسعار السكر والشاي والقهوة وإلزام تجار الحنطة بتسجيل ما لديهم.

2-أصدر لجنة التموين المركزية قرارات منها تسعير الخبز والصمون والطحين وتسجيل كميات السكر ومنع تصدير اللحوم .

3- بيع السكر بموجب بطاقات وابتداء من 8نيسان 1942.

4- تقيد تصدير المواد المحلية بإجازة خاصة ،وأهمها التبغ والصوف والقطن والسوس والسجاد والبسط المحلية.

5

5- وضع اليد على معمل فتاح باشا ومعمل عزيز للنسيج، اعتبار من 14 كانون الأول 1942 ومعمل نسيج وغزل الأهلي.

6- عدم منح إجازة لتصدير الشعير خارج العراق، ومنع تصدير الغزل القطني والحرير الصوفي.

7-قيام الحكومة باستيراد بعض السلع ،وأهمها السكر والشاي وتقيد استيراد السلع الأخرى ،كافة باستثناء التي تستوردها الحكومة البريطانية.

8-منع إخراج البضائع من الكمارك الا بأجازة خاصة.

9- تحديد أسعار المنسوجات القطنية الخام وتحديد أسعار الأحذية المستوردة.

اتخذت الحكومة إجراءات رادعة وتقيد التجارة وخاصة في المواد الأساسية كالحبوب ومنها الحنطة اذ منع

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

تجارة الحنطة وتخزينها او نقلها بدون إجازة وكان الشخص الذي يرغب في شراء ونقل كمية من الحنطة من مكان الى أخر كان علية إصدار أمر بذلك وفق مراجعات إلى الدوائر المختصة[9].

نظمت أمور التموين اذ أصبح تجار الجملة متعاقدين مع الحكومة بصفة موظفين بعقود ،ولا يجوز لهم التوقف اوترك المهنة فضلا عن وجود تجار للتجزئة يكون تاجر الجملة مسؤول عنهم ويكون التوزيع وفق الكابونات والكميات المحددة تبعا لتلك التعليمات [10].

كان تجار الجملة والمفرد يقدمون استقالتهم اذ رغبوا بذلك وبعد تدقيق حساباتهم وذممهم المالية [11].

كانت شعبة تنظيم الحياة الاقتصادية في وزارة الداخلية تصدر العديد من التوجيهات والكتب الرسمية الى الجهات ذات العلاقة لتسهيل المعوقات ومنها تقاعس الموظفين عن أداء أعمالهم وتوزيع استمارات الاستيراد في موعدها المحدد[12].

ثانيا / إنشاء وزارة التموين

تعد مشكلة التموين من أكثر المشاكل المستعصية التي واجهت الحكومات السابقة ،لذا رفعت وزارة السعيد الثامنة لائحة قانونية في آذار 1944 لإحداث وزارة باسم وزارة التموين تلحق بها دوائر أخرى ،يقررها مجلس الوزراء، ويكون وزير التموين عضوا في لجنة التموين العليا ،وقد أوضحت الوزارة الى ان مشكلة التموين أثناء الحرب العالمية الثانية من المشاكل التي

أرهقت الدولة ،وارتفعت الأسعار واختفت السلع الرئيسة حتى صار البحث عنها كالكبريت الأحمر ، أنشئت وزارة التموين بقانون رقم 16 لسنة 1944 تلحق بها دوائر التي يقررها مجلس الوزراء[13].

قامت الوزارة بإصدار العديد من البيانات كان الهدف منها تنظيم الحياة الاقتصادية ومن هذه البيانات بيان رقم (4)لسنة 1944 المتضمن إجازات أصحاب الحرف والمقاهي ،وجاء في البيان تعليمات منها عدم خزن اي كميات من السكر والبضائع أكثر من شهرين ،ولا يجوز لهم المتاجرة بالمواد المستهلكة واستيفاء منهم بدل الاجازه ضمن قانون الطوابع والبالغة خمسة فلوس وغيرها من التعليمات [14] .

نظمت إجازات الاستيراد وفق تعليمات محدده ،فقد أوضح بيان رقم (5)لسنة 1944 الصادر من وزارة التموين الإجراءات المتبعة ومنها عدم فتح اي دكان الا بأجازة استيراد وان يلتزم البائع بالأسعار الحكومية ويقوم بوضع الأسعار بمكان بارز في محل عمله[15].

اهتم بيان رقم (5) لسنة 1945بنوعية وأسعار المنسوجات القطنية وضرورة ان تكون الأسعار ملزمة وان لا تزيد نسبة الربح عن 10% [16]،وألزم بيان وزارة التموين المرقم (70)لسنة 1945 تجار المنسوجات القطنية توزيع المنسوجات حسب النوع والكلفة وبواقع ثلاث يادرات للمستهلك وفق بطاقات التموين الموزعة ،وعلى المستهلك ،اختيار نوع واحد من المنسوجات من تجار المفرد[17].

حدد بيان رقم (6)تسعيرة المواد الطبية والكيماوية وهامش الربح للمستوردين اذ قرر ان يكون 50% الى الصيدليات على كلفة التسليم[18].

شملت بيانات وزارة التموين مفاصل الحياة الاقتصادية، كافة ولم تقتصر على المواد الغذائية والقطنية ،وإنما شملت جميع المواد الكيماوية والإنشائية والصناعية[19] .

بيان وزارة التموين رقم 73 لسنة 1945 ،تضمن على إن الوزارة لا مانع لديها من استيراد بطاريات الراديو

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

والفلين وصمامات الراديو،الامونيا،الكالسيوم،الكلورين،المواد الكيمياوية،البوتاسيوم،الشخاط،مصنوعات خشبية،الورق المقوى،الحرير الصناعي ،مكائن الخياطة،الدرجات البخارية،سيارات الركاب ،بنادق صيد،أدوات زراعية الخ[20].

حدد بيان وزارة التموين رقم 32 لسنة 1945 ضرورة تسجيل استيراد الكميات الموجودة من الكركم والزنجبيل [21].

إن البيانات الأنفة الذكر والعديد منها لم يشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و كان الغرض منها السيطرة على الوضع الاقتصادي والأزمة الاقتصادية ،ويلاحظ إن اغلب البيانات كانت متشددة في سنوات الأزمة أثناء الحرب العالمية الثانية ،ثم بدأت تسمح باستيراد العديد من المواد الإنشائية والقطنية والزراعية والمكائن، في نهاية عام 1945 ،مما يشير الى الانفراج الاقتصادي وعبور الأزمة لكن بقيت وزارة التموين تمارس دورها الرقابي وإصدار البيانات طيلة مدة الأربعينيات مما يشير إلى وجود بقايا للازمة الاقتصادية .

ان استعراض جانب من الإجراءات الحكومية في مواجهة الأزمة الاقتصادية من الممكن ان نتساءل وبقوه ،هل ساهمت هذه الحلول والتنظيمات والبيانات في الحد من الأزمة الاقتصادية ؟اذ ذهب البعض من ان هذه القوانين والبيانات كانت جانب دعائي ولم تحقق الاستقرار الاقتصادي وكانت وسيلة للرد على المعارضة[22].

ويشير الجدول التالي الى مدى ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية.

(جدول رقم(2) المواد الغذائية وأسعارها للمدة من 1939الى 1945) [23]

اسم المادة	السعر قبل الحرب	السعر بعد الحرب
قماش بازه	16فلس	400 فلس
خام ابيض	14فلس	300فلس
اشماغ	60فلس	1500فلس
خام اسمر	16فلس	375فلس
خام هندي	500فلس	14دينار
فوطه	40فلس	1دينار
كشمير	75فلس	1450فلس
شعير	15دينار للطن	60دينارللطن
حنطه	60 دينار للطن	120دينار
صفيحة دهن	500فلس	12دينار
سمنت	1دينار للطن	25دينار للطن

ثالثا/موقف مجلس النواب العراقي من الأزمة الاقتصادية

شهد مجلس النواب العراقي العديد من النقاشات حول جدية إجراءات الحكومة في الحد من ارتفاع الأسعار ويمكن استعراض نماذج من هذه النقاشات:

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

سؤال ابراهيم يوسف النائب عن اربيل الى وزير الاقتصاد الدورة الانتخابية التاسعة1941 في الاجتماع الاعتيادي: **((لا يخفى على الحكومة المحترمة إن أسعار الحاجيات الضرورية في ارتفاع مستمر يوم بعد يوم وساعة بعد ساعة حتى أصبحت الأسعار عشرة أمثال العام الماضي ،وبما إن الأزمة أثرت على أغنياء الشعب فكيف حال الموظفين الصغار الذين يرتكز معيشتهم وعوائلهم على الراتب فقط ،مع العلم إن الحكومة قد عطفت على هولاء الموظفين وخصصت مبالغ إضافية(غلاء معيشة) لكن هذه المنحة ضعيفة لاتسمن ولا تغني عن جوع ،وكنت قد سمعت أن هناك منحة أخرى إنشاء الله تكون صحيحة فتكون الحكومة قد أضافت مبرة تشكر عليها فوق**

(15)

مبراتها العديدة ولكني أود أن أعلم مقدار الزيادة وارجوا الإسراع بها لتخفيف بؤس الموظفين))[24] .

الجلسة نفسها وجه محمود رامز نائب عن بغداد سؤال مباشر الى وزير المالية (بالنظر لتداول الناس الأقاويل من خطر المجاعة ولاسيما بين الطبقة العاملة ،فقد أن الأوان لكشف اللثام عن الإجراءات الحكومية وارجوا الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما مقادير الحنطة الموجودة في المخازن؟

2- ما الكميات التي سلمت الى أمانة العاصمة وما هي الكميات التي سلمتها أمانة العاصمة الى المطاحن؟.

3- ما المنهج التي تسير عليه لجنة التموين ولماذا التذمر بين الناس من اللجنة واجراءتها؟.

4-ما أسباب فك ارتباط لجنة التموين عن وزارة الاقتصاد وربطها بوزارة المالية ؟[25].

إثناء الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب العراقي لسنة 1942 وبعد مداخلات النواب حول الأزمة الاقتصادية دافع نوري سعيد عن الإجراءات الحكومية وقال(**أن المشكلة تختصر بجملة واحده عن تعاون الشعب مع الحكومة وان انحسار هذا التعاون هو سوء الاداره، وعدم التعاون في الخير والشر وان المشكلة تتلخص في ثلاث نقاط ،الأولى المحتكرون والثانية التضييق على صغار الزراع، والثالثة هم الموظفون في التموين وضعف كفاءتهم ،ونحن مشغولون منذ ثلاث سنوات بنقل موظفين وتبديلهم من اجل الحصول على الاكفاء لنترك كلام الخطابات والكلام الزائد**) [26].

تكلم النائب عن المنتفك زامل المناع بعد خطاب العرش في الجلسة غير الاعتيادية لمجلس النواب لسنة 1943 قائلا(**مخازن البصرة مملوءة بالطعام وأهل البصرة جياع وهم رأس العراق**) إما النائب احمد الجليلي من الموصل فقال :(**ايها السادة أود أن يكون التموين في العراق سائر على الاقل كما في سوريا وفلسطين وتركيا ولكني مضطر أن أصرح أمام المجلس العالي ان التموين في هذا البلد فاشل فشلا مريعا واضرب مثلا إن (من)الدهن كان في الموصل قبل خمسة أيام يباع بخمسة دنانير ونصف وقد أصبح الان بعشرة دنانير لماذا لان تجار بغداد اشتروه ،والى اين صدروه كيف يتصرف الفقير، ونحن في موسم الثمار أذن كيف يتصرف في فصل الشتاء حتى التمر لا يحصل عليه بثمن رخيص ونحن بلد التمر**)[27].

عند نهاية عام 1944 ونظراً لانتهاء الحرب بوشر بتطبيق سياسة التخلي عن الرقابة وأخذت كل سلعة بعد الأخرى يتم إعفائها من شرط الحصول على الإجازة ومن تحديد السعر [28].

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

توجهت الحكومة العراقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الى تخفيف القيود التي كانت مفروضة على الاستيراد من بلاد الكتلة الإسترلينية، في حين أخضعت الاستيراد من بلاد العملات النادرة من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد والبرتغال ،واتخذت الحكومة العراقية التدابير الضرورية لتسهيل الاستيراد من بريطانيا والتي طلبت من الحكومة العراقية ان لا تفرض قيود نقدية على الاستيراد خارج المنطقة الاسترلينية، باستثناء بلاد العملات النادرة ،وخصصت بريطانيا مبالغ من العملات النادرة تحت تصرف العراق اثناء عام 1945 قدرت بثلاثة ملايين دينار عراقي [29].

إن التسامح في المواد المستوردة بعد عام 1946 وخاصة في مواد البناء والسيارات والأدوية والعقاقير والأجهزة الكهربائية ، يشير بصورة واضحة الى زوال الأزمة الاقتصادية او خفت وطأتها ،وهذا ما أشارت إليه العديد من بيانات التموين والتي حملت إستثناءات عديدة [30].

تفاءل الشعب العراقي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بتحسين الحالة المعيشية وجاء في أول منهاج وزاري القي بعد انتهاء الحرب العالمية :

((السعي لرفع القيود التي فرضت بحكم ظروف الحرب فيما يتعلق في التموين كلما كان ذلك متيسرا والعمل على تنمية تجارة العراق بتوسيع مجال التصدير وتنظيم الاستيراد وزيادة الكميات المستوردة)) وتفاءل الناس والأحزاب والفئة الوطنية ،وبعد الضغط أضطر مجلس الوزراء ان يصدر قرار بإلغاء وزارة التموين في 20 ايار 1946، الا أن استقالة الوزارة السويدية الثانية بعد عشرة ايام حال دون تنفيذ هذا القرار ،واستمرت الأوضاع الاقتصادية بالتدهور، وخاصة بعد سيطرة وسائط الشركات الأجنبية على الاستيراد والتصدير [31] .

ساهمت الخطط غير المدروسة وسياسة الاستيراد والتصدير في خلق أزمات جديدة اذ سمحت الحكومة بتصدير كميات كبيرة من الشعير حتى بلغ ما صدر من حاصل سنة 1946 حوالي 250 الف طن ،مما أدى الى ارتفاع أسعاره وقام بعض التجار بالاحتكار وسارع آخرون الى الأرياف لشراء منذ بداية شهر الحصاد لشرائه وتخزينه وادخاره ثم فرض أسعار عالية ([32]).

استمرت الأزمة إلى عام 1947،اذ ما ان حل موسم الحصاد حتى زادت الأزمة وجزء من هذه الأزمة هي احتياط الأغنياء والخوف من المجاعة وتخزين الحبوب فضلا عن استغلال المحتكرين والمضاربين للازمة وقررت الحكومة إثناء شهر تشرين الثاني 1947، تشكيل لجنة من مدير الداخلية العام ومتصرف بغداد وأمين العاصمة لتوفير الخبز ومعرفة الأسباب وكانت التوصيات هي إنتاج 25الف صمونه يوميا وان يسارع المزارعون الى تسديد ما بذمتهم من حبوب الى الحكومة[33].

إن تقييم الوضع الاقتصادي والحلول الحكومية وإجراءات وزارة التموين يتضح ان هناك ارتباك لدى الحكومة في إجراءاتها وبياناتها وطريقة معالجة الأمور فضلا عن أمور تتعلق بالرشوة وجشع التجار وموظفي الدولة لغرض استغلال الوضع والربح السريع وان معظم الطبقة الحاكمة وعدد من النواب كانوا ممن تربطهم روابط مباشرة بالتجار والمحتكرين وأصحاب المصالح والمستغلين [34] .

كان من العوامل الأخرى ضعف العلاقة بين الشعب والحكومة وجهله بالسياسة الحكومية وإجراءاتها وانتشار الإشاعة المضادة لكن بالنهاية لا يمكن إبراء جانب الحكومة اذ كانت اغلب الإجراءات الحكومية مستعجلة وغير مدروسة وتتناقض القوانين فيما بينها وسرعة إلغاء القانون السابق بقانون جديد فضلا عن ضعف الرقابة

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

وعدم استخدام القوه لضرب أيدي المتلاعبين بقوة الشعب .

رابعا/ موقف الرأي العام من الأزمة الاقتصادية

عانت الطبقة الفقيرة من المجتمع العراقي بصورة مباشرة من الأزمة الاقتصادية اذ احتكار الحبوب والمضاربة في الأسعار ادى الى تساءل العديد من الصحف المحلية واستنكارها اذ عبرت جريدة الأهالي قائلة:**ماذا يبقى للفقير اذ كان لا يملك حنطة يأكل منها الخبز** [35].

أوضحت جريدة الاستقلال تطرقت الى أوضاع الفلاحين المعاشية والصحية والاجتماعية وعدم اتخاذ أية إجراءات لتحسين أوضاعهم وتخليصهم من ظلم الإقطاع [36].

أكدت جريدة الزمان على ارتفاع الأسعار الغذائية والمعاشية الأساسية وضعف التشريعات الحكومية في وضع حد للازمة الاقتصادية[37].

أشارت مجلة الغري النجفية عن الأوضاع الاقتصادية وركزت على الجشع واستغلال المستهلاك من ضعاف النفوس وارتفاع المواد الأساسية فضلا عن فوضى الاستيراد ،وملىء الأسواق بأنواع من البضائع المتردية وخاصة في مجال المنسوجات ،والأقمشة وان الكثير من التجار يحصل على تسهيلات كبيرة من اجل جلب هذه البضائع، وان الأحرى كان توجه الاستيراد بشكل موجه نحو البضائع الإنتاجية او الغذائية الأساسية او لإغراض المباشرة بحياة الناس وهكذا عمل المتطفلون بدافع جشعهم في سلب ثروة البلاد وتوزيعها على المنتج الأجنبي والبنوك الأجنبية، وليس في البلاد مؤسسة ،خاصة للإحصاء الدقيق لتسجل على الأقل تلاعبهم ويضعون حد لتلاعبهم ،اما الدلالون(وسطاء بين التجار) في العراق من اخطر خلق الله على المنتجين الصغار والمستهلكين بل وحتى على التجار فهم يتلاعبون بالأسعار والأسواق كيف ما يريدون وهم طبقة ممن فشلوا في التجارة وسببوا في إفلاس أكثر التجار وهم كثر إذ لا يحتاجون الى مكان او تعلم مهنة وأكثرهم أميون[38].

عبرت مجلة الغري النجفية عن خيبة الآمال في مقال بعنوان (رمضان) اذ يتطرق المقال الى فضائل الشهر الكريم ومزاياه الروحية ،وانه يأتي في أيام سود كما يصفها المقال من الجوع ،والبطالة وقلة الدواء ،وانتشار الفقر وكيف أن أناس استفادت من هذا الوضع المزري في ملىء جيوبها بفعل الاحتكار ودعا المقال الميسورون الى مساعدة الفقراء [39].

مقال أخر لمجلة الغري وجهت نقدا لسياسة وزارة الاقتصاد وسياسة الإنفاق الضرورية وان لا تنقص مرافق من الدولة على حساب المرافق الأخرى بحجة القصد بالنفقات وان تتخذ الطرق العلمية والمتطورة والاستعانة بالخبراء وعلى الوزارة استخدام الدقة ،والإحصاء للاستفادة من كل فلس يصرف ،وعدم إتباع الأهواء والقرارات المستعجلة ومما جاء فيها(ليس في العراق اليوم من المثقفين ألا من تزاد في كل مناسبة على لسانه ضرورة أتباع سياسة اقتصادية عميقة في جميع الشؤون ،ولكن لست أدري ولا المنجم يدري أين هذه السياسة عند التنفيذ[40].

استمرت جريدة صوت الأهالي بتوجيه الانتقادات الى سياسة الحكومة والتنبيه الى مخاطر البطالة وأشارت الى الخطورة الاجتماعية بين صفوف الشعب وان الكثير من افراد الشعب لم يتورعوا عن إتيان اي فاحشة في سبيل الربح والاستغلال[41].

استمر مواقف الرأي العام في الصحافة والمثقفين ،اذ كانت الأزمة الاقتصادية ذات تأثير مباشر على طبقات الشعب الفقيرة ومنها العمال اذ ضعف الأجور مقارنة بارتفاع الأسعار فضلا عن عدم وجود حماية للعامل

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

وتحديد الأجور وساعات العمل وقام العمال بسلسلة من الإضرابات كان أولها إضراب عمال سكك الحديد في 6 تشرين الثاني 1941 ،وأصدر العمال المضربون بيان أكدوا فيه على تعرضهم للظلم نتيجة ارتفاع الأسعار واستغلال المحتكرين وشتت الشرطة جموع العمال المضربين [42].

أقدم عمال الأحذية على الإضراب في مطلع عام 1942 على خلفية تجاهل مطاليبهم بزيادة الأجور وتحسين احوالهم المعاشية ، وتدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية فوافقت إدارة المعمل على زيادة الأجور ،الا أنها بدأت فيما بعد بفصل عدد من منظمي الإضراب[43].

اضرب أيضا عمال المطابع في 3تشرين الثاني 1942 مطالبين بزيادة الأجور وأدى الإضراب الى توقف الصحف واضطرار الحكومة للتفاوض مع المضربين ،وعودتهم الى العمل [44].

الخاتمة

من خلال ما تقدم توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

كان قيام الحرب العالمية الثانية ذات تأثير مباشر على العراق اذ تأثر بالأزمة الاقتصادية.

- اختلفت هذه الأزمة عن الأزمات السابقة اذ شحت المواد الغذائية الأساسية بفعل الحرب، مما كان لها تأثير مباشر على الطبقة الفقيرة والوسطى بالمجتمع العراقي.
- أدركت الحكومة العراقية الأزمة وتأثيرها بصورة مبكرة ،وحاولت من أثناء إصدار عدة قوانين معالجة الأزمة بصورة مبكرة لكن ضعف التطبيق بالقوانين أدت الى نتائج سلبية.
- ارتفعت أسعار المواد الغذائية الى أضعاف ونشطت تجارة الاحتكار.
- حاولت الحكومة من إنشاء وزارة التموين التصدي للآثار السلبية للازمة الاقتصادية والتي حاولت من خلال بياناتها والاستعانة بالخبرات الأجنبية تنظيم عملية الاستيراد، والتصدير فضلا عن تنظيم توزيع المواد الغذائية بصورة عادلة.
- تعرضت الحكومة العراقية الى انتقادات واسعة من الرأي العام العراقي ونواب البرلمان ،وتركزت المعارضة والانتقاد الى ضعف اجراءاتها وخاصة الرادعة بحق المهربين والمحتكرين ،وعدم سيطرتها على حركة البضائع في الأسواق والأسعار.
- شهد العراق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،انفراج تدريجي بالأزمة الاقتصادية.

الهوامش

1- عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية**، الطبعة السابعة ، بغداد 1988 ،ج5،ص93.

2-عبد المجيد كامل عبد اللطيف،مجلس الامة العراقي الاعيان والنواب،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،2010،ص178.

3- عبد الرزاق الحسني ،المصدر السابق،ج5،ص92.

4-المصدر نفسه،ج6، 158.

5-عبد الرزاق الحسني،المصدر السابق،ج6، ص161.

6- ستيفن همسلي لونكريك،العراق الحديث من سنة 1900 الى سنة 1950،ترجمة سليم طه التكريتي.ج2، دارالشؤون الثقافية العامة بغداد،1988،ص514.

7- الوقائع العراقية(جريده) ،العدد 1931في (6تموز 1941)ص1.

8- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر،الوقائع العراقية العدد 1971 في 1941،العدد 2007في اذار 1942،العدد 2077في شباط1943،العدد 2187في مايس1944.

9-د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ملفه رقم 3205907/6217 ،و146ص155 المتضمن كتاب متصرفية الديوانية المرقم 17279في 25 /1945/7 الى قائمقامية عفك المتضمن الموافقة على نقل حنطة قدرها

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

خمسمائة كيلو لكل من سيد كاظم اغا وشيخ محمد هادي ونقلها الى النجف لغرض الاستهلاك.

10- د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ملفه رقم 3205907/6218،كتاب متصرفية لواء الديوانية الى مكوس وتجارة بغداد جوابا على طلب اسماء تجار الجملة للسكر والشاي والمنسوجات في 1948/3/22 و623ص632،كذلك ينظر د.ك.و ملفه رقم3205907/6219 المتضمنة كميات التجهيز لناحية الدغارة.

11- د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ملفه رقم 3205907/6218 ،كتاب متصرفية لواء الديوانية الى قائمقامية الشامية المتضمنه قبول استقالة تاجر السكر عبد الامير موسي في 18 اذار 1948 و654ص663.

12- د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/377 كتاب وزارة الداخلية شعبة تنظيم الحياة الاقتصادية الى وزارة المالية المتضمن تاخير استمارات التسجيل للاستيراد في 1944/5/3.

13- الوقائع العراقية العدد2187في8 مايس 1944ص23.

14- د.ك.و وزارة الداخلية ملفه رقم320503205907/2664 بيان وزارة التموين المرقم 4 لسنة 1944 المتضمن تنظيم عمل المقاهي والفنادق والمطاعم والحرف و141،ص445.

15- د.ك.و وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/2664 بيان وزارة التموين المرقم 5 لسنة 1944 المتضمن تنظيم اجازات الاستيراد واجازات البيع المفرد والجمله و131ص22.

16- د.ك.و وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/9664 بيان وزارة التموين المرقم 5 لسنة 1944 المتضمن تحديد منشأ الاستيراد للمواد القطنية واسعارها .

17- د.ك.و وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/2664 بيان وزارة التموين المرقم 70 لسنة 1945 المتضمن تنظيم توزيع المنسوجات القطنية و78ص26.

18- د.ك.و وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/2664 بيان وزارة التموين المرقم 6 لسنة 1945 المتضمن تحديد اسعار المواد الطبية و8 ص314.

19- د.ك.و وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/2664 بيان وزارة التموين المرقم 27 لسنة 1945 الذي يشير الى صوده الغسيل وملح النشادر والقاصر.

20- د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/9664 بيان من وزارة التموين رقم 73لسنة1945 ،و77ص264.

21- د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/9664 بيان من وزارة التموين رقم 32لسنة1945 ،و96ص322.

22- طه الهاشمي،مذكرات طه الهاشمي،ج2 ،بيروت،1978،ص.335-23- مقتبس من عبد المجيد كامل،المصدر السابق،ص180

24- م.م.ن في 2-2-1942ص105.

25-المصدرنفسة، ص106.

26 - م.م.ن محاضر مجلس النواب لسنة 1942 جلسة الاعتيادية الرابعة -11-1942،ص26.

27- م.م.ن محاضر مجلس النواب لسنة 1943 جلسة الاعتيادية 13-11-1943 ،ص.13

28- لونكريك،المصدر السابق،ص516.

29- سهيل صبحي سلمان،التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958،بغداد 2009، ص180.

30- د.ك.و ملفات وزارة الداخلية ملفه رقم3205907/9664 بيان من وزارة التموين رقم 10لسنة1946 ،و41ص132.

31-عبد المجيد كامل عبد اللطيف،المصدر السابق،ص184.

32- سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق ، ص185.

33- المصدر نفسة،ص187.

34- مظفر عبدالله الامين،الاوضاع الاقتصادية في العراق،بغداد(د.ت)ص.56

35- جريدة صوت الاهالي،العدد 1460، 25-3-1948.

36- جريدة الاستقلال،العدد3966 في 16 ايار 1941.

37- جريدة الزمان ،العدد1330في 31كانون الاول 1942.

38- مجلة الغري،نصف شهرية العدد54 في 31كانون الثاني 1941 .

39 -مجلة الغري المصدرالسابق العدد21 في 7اب 1945.

40- مجلة الغري،المصدر السابق.

41- جريدة صوت الاهالي ،العدد 107،في 2تشرين الثاني1942.

42- جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية في العراق 1941-1953،النجف.ص131.

43- جريدة البلاد،العدد2353في 17تشرين الاول 1942.

44- جريدة الاخبار،العدد569في 4تشرين الثاني 1942.

DOI:10.18018/URUK/019-12/416-427

Abstract

Iraq witnessed with the Second World War bad economic conditions despite the early preparations of the Iraqi government through the issuance of several laws which tried to regulate the economic life and prevent the monopoly of goods and materials, especially necessary, but the economic crisis was fierce, especially on low-income earners where prices rose to ten Weakening and disappearance of basic foodstuffs and did not solve the government procedures without exacerbating the crisis and tried through the Directorate of Supply to identify the import of basic materials and the prevention of the export of grain and basic materials and then established a government independent ministry And the Ministry of Supply practiced the organization of economic life through many annual data, which were binding on the application.